

رقم الحساب: _____

رقم القرض: _____

صر هذا العقد بتاريخ: _____ بين كل من:

الطرف الأول: بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع.) ومركزه الرئيسي: شارع عبدالله الأحمد - مدينة الكويت

الطرف الثاني: _____ ويحمل البطاقة المدنية رقم: _____

الوظيفة: _____ وجهة عمله: _____

عنوان المراسلات والموطن المختار: _____

صندوق بريد: _____ المنطقة: _____ الرمز البريدي: _____ البريد الإلكتروني: _____

رقم الفاكس: _____ رقم الهاتف: _____ ، رقم الهاتف النقال: _____

اتفق الطرفان المتعاقدان على ما هو آت:

البند الأول: مبلغ القرض والغرض منه:

أقرض الطرف الأول - بموجب هذا العقد - الطرف الثاني قرضاً متوسط الأجل على حسابه رقم _____ ، بمبلغ وقدره _____ د.ك.، وذلك لقرض _____ ، ويفر الطرف الثاني بمديونيته للطرف الأول بقيمة هذا القرض وفوائده وسائر ملحقاته.

البند الثاني: مدة القرض:

مدة هذا القرض _____ شهراً / سنة تبدأ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد، وتنتهي في _____ ، وذلك مع عدم الإخلال بسريان مفعول هذا العقد ونفاذه بكافة أحكامه في حق الطرف الثاني وحتى تمام الوفاء بكافة التزاماته المترتبة عليه بمقتضى هذا العقد.

البند الثالث: الفائدة:

تسري على رصيد القرض فائدة بسعر ثابت وقدره _____ % سنوياً (شاملاً سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي في تاريخ هذا العقد). وتُحتسب وتُسْتحق هذه الفائدة شهرياً طبقاً للأنظمة المصرفية المتبعة لدى الطرف الأول. ومن المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين أن الطرف الأول يُجري مراجعةً لسعر هذه الفائدة في نهاية كل خمس سنوات تمضي من مدة هذا القرض، وبحيث يكون للطرف الأول - منفرداً - تعديل هذا السعر ليتماشى مع السعر المعلن من بنك الكويت المركزي في تاريخ تلك المراجعة، على أن لا يتجاوز مقدار التعديل في سعر الفائدة 2% (سواء بالزيادة أو النقصان) عن سعرها المطبق قبل التعديل مباشرةً، ويسري التعديل اعتباراً من القسط الحادي والستين إذا تقرر في نهاية السنة الخامسة من مدة القرض واعتباراً من القسط المائة والحادي والعشرين إذا تقرر في نهاية السنة العاشرة من مدة القرض، ويعتبر إشعار القيد بالسعر الجديد على حساب الطرف الثاني - في حالة التعديل - ملزماً له وبمثابة إضطرار بهذا السعر.

البند الرابع: السداد:

يلتزم الطرف الثاني بسداد كامل قيمة القرض على عدد _____ قسطاً شهرياً متتالياً وبواقع القسط الواحد _____ د.ك. شاملاً الاصل والفائدة المستحققة بالإضافة لقيمة قسط التأمين، وذلك في حال رغبة العميل في التأمين على القرض ويستحق القسط الاول في تاريخ أقصاه _____ ويتوالى استحقاق الاقساط الاخرى في نهاية كل شهر ويستحق القسط الاخير في _____ ، وتمثل قيمة القسط الشهري ما نسبته _____ % من صافي الراتب الشهري للطرف الثاني بعد الإستقطاعات وذلك عند المنح.

وذلك مع مراعاة أن قيمة القسط قد تتعدل اعتباراً من القسط الحادي والستين، كما قد تتعدل اعتباراً من القسط المائة والحادي والعشرين تبعاً لما يطرأ من تعديل لسعر الفائدة وفقاً لأحكام البند الثالث من هذا العقد، ويقر الطرف الثاني بأنه لطول أجل هذا القرض فإن الفائدة عليه قد تزيد على قيمته (رأس المال) طبقاً لما درجت عليه الأنظمة المصرفية المعمول بها والعادات التجارية الجارية.

من المتفق عليه بين الطرفين الاول والثاني انه في حال ادراج مبلغ القرض في تاريخ لاحق على تاريخ ورود الراتب بحساب الطرف الثاني فإنه يحق للطرف الاول خصم القسط الاول في اليوم الاول من الشهر التالي للشهر الذي ادرج فيه القرض، وذلك دون اخلال بحق الطرف الاول في خصم القسط الثاني في ميعاد استحقاقه.

البند الخامس: الاقرار برصيد الحساب:

يقر الطرف الثاني بأن رصيد حسابه سالف الذكر لدى الطرف الأول دائن/مدين بمبلغ _____ عدا الفائدة المستحققة على الرصيد المدين اعتباراً من _____

البند السادس: الاخلال بالسداد:

يلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة القسط في تاريخ استحقاقه كل شهر، وذلك دون حاجة لتنبيه أو إنذار أو أي إجراء قانوني آخر، وفي حالة ورود أية مبالغ أو رواتب شهرية مجمعة لعدة شهور أو رواتب إجازات إلى الحساب يحق للبنك أن يخصم منها مقدماً إجمالي الأقساط المقابلة لهذه المبالغ أو الرواتب ولو لم يحل ميعاد الاستحقاق الأصلي لسداد تلك الأقساط ، وفي حالة تأخر الطرف الثاني في سداد أي قسط من أقساط السداد في موعد استحقاقه أو عدم كفاية الرصيد القائم بالحساب لسداد كامل قيمة القسط المستحق يحسب الطرف الأول غرامة بواقع 0.125% شهرياً من قيمة القسط المستحق أو بواقع 5/- د.ك. أيهما أعلى، وذلك دون الإخلال بالوارد أدناه:

يحل فوراً أداء كامل رصيد القرض أو المتبقي منه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إجراء قانوني آخر في أي من الحالات الآتية:

1. عدم سداد الطرف الثاني لأي قسط من أقساط القرض المبينة بالعقد كله أو بعضه في موعد استحقاقه، أو في حالة عدم وجود رصيد دائن في حساب الطرف الثاني يغطي قيمة أي مبلغ يستحق عليه.
2. انتهاء خدمة الطرف الثاني لدى جهة عمله المبينة بالعقد لأي سبب من الأسباب أو تغيير جهة عمله أو وقف تحويل راتبه / دخله على حسابه لدى الطرف الأول لأي سبب من الأسباب.
3. قيام الطرف الثاني باستبدال جزء من معاشه أو لجوئه للتقاعد المبكر دون حصوله على موافقة الطرف الأول الكتابية المسبقة .
4. صدور حكم قضائي ضد الطرف الثاني أو توقيع حجز تصفي أو تنفيذي أو اتخاذ إجراءات قضائية أخرى ضده أو مغادرته دولة الكويت نهائياً أو توفر معلومات عن اعتزامه مغادرتها أو غير ذلك مما يؤثر على ضمانات القرض.
5. عدم صحة المعلومات والبيانات والإقرارات المقدمة من الطرف الثاني للحصول على هذا القرض او المبينة في عقد القرض أو في ملحقه أو استخدامه مبلغ القرض في غير الغرض المحدد له.
6. أي سبب آخر ينص عليه القانون لحلول الدين المؤجل.

7. وعلى وجه العموم إذا أخل الطرف الثاني أو تأخر في تنفيذ أي من الالتزامات المفروضة عليه بموجب القانون أو بموجب هذا العقد.

وفي أي من حالات الإخلال السابقة، تسري على كامل رصيد القرض المدين وحتى الوفاء التام فوائد تأخيريه على أساس الحد الأقصى لسعر الفائدة المقررة من بنك الكويت المركزي والبالغ في تاريخه _____ % أو بالحد الأقصى الذي يقرره بنك الكويت المركزي مستقبلاً أيهما أعلى، وتسري هذه الفوائد أيضاً بذات السعر بعد قفل الحساب.

البند السابع: حوالة الحق:

للطرف الأول أن يحيل كافة حقوقه ومستحققاته المترتبة على هذا العقد إلى من يشاء دون الرجوع إلى الطرف الثاني الذي يقر بقبوله للحوالة وبفأذنها في حقه وانتقال الحق إلى المحال له بصفاته وتوابعه وتأميناته.

البند الثامن: شروط وأحكام أخرى:

- يلتزم الطرف الثاني بتحويل راتبه الشهري وأو دخله الثابت المبين بطلب القرض لحسابه المنوه عنه أنفاً لدى الطرف الأول، وبأن يستمر هذا التحويل حتى تمام الوفاء بكامل مبلغ القرض وفوائده وسائر ملحقاته، كما يلتزم الطرف الثاني - أيضاً - بتحويل مستحققات نهاية خدمته لحسابه المشار إليه، ويكون للطرف الأول - عند ورود هذه المبالغ أو المستحققات - أن يخصمها من الرصيد المدين المتبقي من مبلغ القرض ولو لم تحل أجل أقساطه، ودون الحاجة لإخطار أو تنبيه.
- تعزيراً لمديونة الطرف الثاني المترتبة على العقد، حرر الطرف الثاني سنداً لأمر بقيمة القرض / سندات لأمر بقيمة أقساط القرض لصالح الطرف الأول، ولا يعتبر هذا السند / هذه السندات استبدالاً لقيمة القرض المستحقة على الطرف الثاني بموجب العقد أو سداد أو تجديداً للقرض.
- يلتزم الطرف الثاني بموجب هذا العقد بتقديم بيانات كاملة عن العقار الذي سيتم تمويله (شراء - بناء - ترميم)، وعنوان العقار _____، ونوعه _____ كافة المستندات التي تؤيد استخدام القرض في الغرض الممنوح من أجله. وبفوض الطرف الثاني - بموجب هذا - الطرف الأول تفويضاً نهائياً لا يقبل الإلغاء أو الرجوع في التحقق من استخدام الطرف الثاني للقرض في الغرض الممنوح من أجله، وفي سبيل ذلك يكون للطرف الأول - بما في ذلك ودون حصر - التحقق من كشف حساب الطرف الثاني لبيان طبيعة استخدام مبلغ القرض، والاستعلام من أية جهات عن صحة البيانات التي ذكرها الطرف الثاني، وتقديم الاستفسارات عنها إلى تلك الجهات أو غيرها وبالوسائل التي يراها الطرف الأول مناسبة، وفي حال ما إذا تبين للطرف الأول إخلال الطرف الثاني بهذا الالتزام وبما يتضح منه استخدام مبلغ القرض في أغراض لا تتماشى مع الغرض الممنوح من أجله القرض يحق للطرف الأول في أي وقت اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات يراها الطرف الأول مناسبة، ودون ادنى مسؤوليته عليه، وذلك دون الإخلال بأي من الصلاحيات المقررة له بموجب القانون وهذا العقد.
- يقر الطرف الثاني - وبموجب هذا - بأنه يتمتع بصحة جيدة، ولم يسبق خضوعه للرعاية الطبية بأي مستشفى أو إصابته بأية أمراض حالت بينه وبين ممارسة عمله لمدة عشرة أيام متصلة، وذلك خلال السنوات الثلاث السابقة على تاريخ هذا العقد.
- يقر الطرف الثاني بأن جميع الأرصدة الدائنة أي كان نوعها والأوراق المالية والتجارية وجميع الأموال الأخرى المودعة أو المقيدة باسمه حالياً أو مستقبلاً لدى الطرف الأول أو أي من فروع أو شركاته التابعة داخل الكويت أو خارجها تضمن وتؤمن التزامات الطرف الثاني الناشئة عن العقد قبل الطرف الأول، ويحق للطرف الأول إجراء المقاصة بين هذه الأرصدة والأموال وبين التزامات الطرف الثاني الناشئة عن العقد.
- يقر الطرف الثاني بموافاقته على قيام البنك - من خلال موظفيه وممثليه ومسؤوليه - بالتقصي بمحل إقامته و/أو محل عمله عن صحة المعلومات والبيانات المسجلة عنه لدى البنك ومتابعة تحديثها، كما يصرح الطرف الثاني للبنك بالإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بمديونية الطرف الثاني لدى البنك وذلك لأي طرف آخر بما في ذلك أي من موظفي ومسؤوليه وممثليه من المسؤولية عن الأضرار التي قد يتكبدها الطرف الثاني بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة الإفصاح عن تلك المعلومات والبيانات.
- يقر الطرف الثاني بصحة قيود ودفاتر الطرف الأول وحساباته وأنها تعتبر دليلاً قاطعاً على ما يستحق عليه من التزامات ناشئة عن العقد، ولا يجوز له الاعتراض على صحتها بأي وجه من الوجوه، وأنه يتنازل عن التمسك بطلب تدقيق دفاتر وحسابات وقيود الطرف الأول المتعلقة بهذه الالتزامات من قبل المحكمة، وذلك ما لم يثبت الطرف الثاني عكس ذلك.
- يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة المصاريف والرسوم التي تقرها النظم المعمول بها لدى الطرف الأول ولوائحه في حالات السداد الجزئي أو الكامل للقرض وكذلك في حالة ما إذا وافق الطرف الأول على إعادة جدولة الرصيد المتبقي من القرض.
- يقر الطرف الثاني بأنه يوافق على حصول الطرف الأول على البيانات المدونة بطاقتة المدنية وما يرد عليها من تعديل لأي من بياناتها - في أي وقت - من الهيئة العامة للمعلومات المدنية ودون أدنى مسؤولية على البنك أو الهيئة، كما يقر بأنه يوافق ويصرح لكل من البنك ولشركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ش.م.ك.م) بتبادل المعلومات عنه فيما يتعلق بالفروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط وذلك فيما بين البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي وكافة الشركات والمؤسسات التجارية التي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع المقسط والسلع والخدمات والمشاركة في نظام تجميع البيانات والمعلومات المقرر بموجب القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية وذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول أو شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية.
- يقر الطرف الثاني ويقبل بأنه في حال تقديمه مستندات للبنك يشتهه بتزويرها فإنه يحق للبنك التفظ على أصول تلك المستندات وإبلاغ جهات التحقيق المختصة عن واقعة الاشتباه في التزوير، وكذلك إدراج أسم الطرف الثاني وكامل بياناته على شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (Ci-Net)، ويظل هذا الإدراج قائماً لحين البت في التحقيقات من قبل الجهات المختصة وذلك دون أدنى مسؤولية على البنك.
- يقر الطرف الثاني بعلمه وقبوله بأنه في حال إدانته بتزوير المستندات المقدمة للحصول على القرض يتم حرمانه من الحصول على أية قروض أو تمويل لمدة ثلاث سنوات، ولبنك بعد انتهاء تلك المدة الحق في منح الطرف الثاني قروض جديدة من عدمه.
- يقر الطرف الثاني بإعفاء البنك من المسؤولية عن أي ضرر أياً كان نوعه يلحق به من جراء الإجراءات التي يتخذها البنك لدى الاشتباه في تزوير المستندات المقدمة من الطرف الثاني للحصول على القرض.
- يقر العميل بموافاقته على التعامل مع البنك بالوسائل الالكترونية كما يقر - في حال استخدم التوقيع الالكتروني لتوقيع عقد القرض الشخصي ومستنداته وملاحقه بما يشمل شروط وأحكام التأمين - بأن توقيعه صحيح وخاص به وصادر عنه طبقاً لشروط التوقيع الالكتروني التي نظمها القانون رقم 20/2014 في شأن المعاملات الالكترونية.
- يقر الطرف الثاني بموافاقته المطلقة والنهائية على الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي في شأن إقفال كافة حسابات الشيكات الخاصة به، وإدراج أسمه في قائمة العملاء الذين أوقفت حساباتهم بسبب ارتجاع شيكات مسحوبة منه أو ممن فوضه في ذلك لعدم وجود رصيد مقابلها، وذلك إذا ارتجعت له خلال سنة شيكات لعدم وجود رصيد بحد أقصى ثلاثة شيكات، كما يقر بموافاقته المسبقة على أية إجراءات قد يتخذها الطرف الأول في هذا الخصوص وعلى أنه يجوز للطرف الأول وفقاً لتقديره المطلق أن يفتح حساباً آخر بدون شيكات للطرف الثاني القابل لذلك بدلاً من الحساب الذي تم قفله وأن يقيد على الحساب الجديد القرض السابق منحه على الحساب المقفل.
- يقر الطرف الثاني بأن كافة الموجودات والمنقولات الموجودة بمحل إقامته أو بالعنوان المشار إليه بالعقد عائدة له ومملوكة له شخصياً وأن أي دفع بخلاف ذلك يقع باطلاً ولا يعتد به.
- يقر الطرف الثاني بأنه اتخذ من عنوانه المبين بالعقد موطناً مختاراً له في جميع ما يتعلق بهذا العقد وفيما قد ينشأ عنه من منازعات أو دعاوى قضائية أمام جميع درجات التقاضي وكذلك بالنسبة لإجراءات التنفيذ الجبرية، وتعتبر جميع المراسلات وكشوف الحساب والاعلانات القانونية والقضائية التي توجه إليه من الطرف الأول على هذا العنوان أو بالفاكس أو بالبريد المسجل أو الممتاز صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، كما يعتبر الموطن المختار للعميل هو المكان المعين قانوناً لإعلانه فيه رسمياً وإرسال كافة المراسلات إليه في كل ما يتعلق بالعقد وتنفيذه، ولا يكون أي تغيير لهذا الموطن أو رقم صندوق البريد أو رقم الفاكس منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم الطرف الأول إخطاراً بهذا التغيير بموجب كتاب مسجل.

يخضع هذا العقد لأحكام القانون الكويتي ولاختصاص المحاكم الكويتية، وبوافق الطرفان المتعاقدان على الاختصاص المحلي لمحاكم عاصمة الكويت بنظر أي نزاع قد ينشأ عنه.